(2)

أزمة العراق...

غيـاب المشـروع الوطنـي

❖

ضيف الملتقى معالي الدكتور

السيد عادل عبد المهدي

❖

■ تشرين الثاني 2012 ■

التقديم

■ بحر العلوم: السيد عبد المهدي والتفاؤل

أشار الدكتور إبراهيم بحر العلوم، أثناء تقديمه الدكتور السيد عادل عبد المهدي الذي حلّ ضيفاً على ملتقى الثلاثاء الشهري، إلى أهمية إقامة هذه الندوات، ففي المرحلة العصيبة التي يمر بها العراق تصبح هذه الندوات سبيلاً إلى تلاقح الأفكار بين مختلف الشرائح. فهذا حوارٌ منفتحٌ بين الأطراف ولكنه ليس مقتصراً على السياسيين، بل نحاول أنَّ نجد مساحةً أوسع له في مثل هذه الملتقيات. اليوم، توجد حاجة اليوم إلى نقاشٍ هادئٍ وموضوعيّ يتناول الكلّيات ولا يقتصر على الجزئيات. توجد حاجةٌ إلى التواصل، ليس فقط بين النُخُب السياسية، فهذا التواصل ضروري، لكننا نريده أن يتّسع ليصبح تواصلاً مباشراً بين الشرائح النخبوية من اكاديمين وقانونيين وسياسيين ومثقفين وأعلاميين لخلق أجواءٍ إيجابية. تحتاج الساحة اليوم إلى كسر العزلة التي يتحسس منها البعض. ليس من الغريب إيجاد فريقين أحدهما مفرطٌ في التفاؤل والآخر يعيش في حالة إحباط، ولا أظنّ أنّ الواقع متوافقٌ مع أيٍّ من

الطرفين. فالقضايا متشابكة ومتعددة، قد تتوصّل هذه المنتديات والملتقيات إلى إجابةٍ على سؤالنا المركزي: إلى أين نحن متجهون؟

وضيفنا في هذه الأمسية البغدادية، الدكتور السيد عادل عبد المهدي، من الرجالات التي قارعت الطغيان. فقد شارك في العملية السياسية بفاعلية، وكان من أعمدة المطبخ السياسي العراقي. ولو أردنا التعرف على آفاق وأفكار السيد عادل عبد المهدي وما يكتبه في افتتاحيات (عدالته)، يمكننا أن نجد في الصفحة الاسبوعية لجريدة المواطن في كلّ يوم أحدٍ كتاباته بخصوص الخبرة السياسية والمهنية والإطار الأخلاقي في النقد المنهجي لا في الأشخاص. كما أنه متفائل، ويحمل هذا التفاؤل معه. ومن يطالع صحيفة المواطن كل يوم أحدٍ يجد ما يكتبه السيد عبد المهدي من أفكارٍ متراصّةٍ وخبرةٍ موضوعية.

ومن عادة السيد عبد المهدي التفاؤل في أسوء الظروف، وتبسيط الأمور المعقّدة التي نمرّ بها. وخير مثال على ذلك ما يقوله سيدنا الكبير سماحة السيد بحر العلوم الذي تربطه به علاقة عملٍ وصداقةٍ منذ الثمانينات من القرن الماضي مع ضيفنا العزيز الذي يُكنّى بأبي هاشم، وله علاقةٌ مماثلةٌ مع صديقٍ عزيزٍ آخر يحضر معنا هذا الملتقى أيضاً يُكنّى بأبي هاشم وهو الدكتور أحمد الجلبي.

يقول السيد بحر العلوم، في إطار مقارنته بين الاثنين: الأمسية التي ألتقي بها مع أبي هاشم (عبد المهدي) لمناقشة الأزمات السياسية، أخلد إلى النوم براحةٍ من دون أن أستعين بحبوب منوّمة، فهو دائماً متفائلٌ ويحلّل الأمور من دون تعقيدٍ ويجد الحلول... في المقابل، عندما إلتقي بأبي هاشم الدكتور أحمد الجلبي لنناقش أزمةً ما، وما أكثرها من أزمات، وأستمع إلى تحليلاته وأرقامه المذهلة والمشاكل المتوقعة يصعب عليّ الخلود إلى النوم من دون أن أستعين بحبوب منوّم، واحياناً لا تنفع معها حتى المسكنات، فأظلّ " أتقلّب في الفراش حتى حلول الفجر".

■ افتتاحيات عبد المهدي في (عدالته)

وأضاف د. بحر العلوم: لو أراد أحدٌ البحث في فكر عادل عبد المهدي لما رأيتني أحيله للبحث في كتاباته في خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية وإنما وجدتني أوجهه لجمع افتتاحياته اليومية التي ينشرها في "عدالته" منذ أن قدّم إستقالته من موقع نائب رئاسة الجمهورية في منتصف العام الماضي وحتى اليوم. حَسُنَ ما تفعل جريدة 'المواطن' في طرحها كلّ أسبوع للقارئ في صفحةٍ خاصة، أقول سنتعرف من خلال كتاباته القصيرة اليومية على عمق أفكاره ونضوج تجربته السياسية التي تمتلك الموضوعية والجرأة وتستمد جذورها من خبرةٍ معرفيةٍ وسياسيةٍ ذات أبعادٍ مختلفة وتُصاغ في قوالب هادئةٍ ذات انسيابيةٍ عالية، تشعرك بإلتزامها بالقواعد الأخلاقية التي تضع دومًا أمامها مناقشة المنهج قبل الأشخاص، تجد فيها الجفاف العاطفي وتَغلُب عليها العقلانية والموضوعية والعلمية. أنا لست هنا في معرض التقييم، أنا في معرض التقديم، حيث لكلّ مقامٍ مقال، وسيعيفني قطعاً حديثه عن المقدمات.

سألني أحد الإخوة الكرام: ماذا سيكون موضوع حديث السيد عبد المهدي؟ في الواقع، عندما تحدثت معه في الأسبوع الماضي قلت له: سيدنا، أنا أرغب في أن تكون ضيف الملتقى لهذا الشهر فأجابني بدبلوماسيته المعهودة وخلقه الرفيع وأدبه الجمّ بأن لا بأس، سنستمع إلى مشاركات الإخوة وسأدلو بدلوي. وبذلك أراد تطبيق منهجيته في جلساته النخبوية التي إعتاد عليها منذ سنواتٍ حيث تجد الوزير ينتقي في كلّ جلسةٍ عددًا من الإخوة القريبين من الموضوع ويدعوهم إلى المشاركة في الحديث ثم يحاول السيد عبد المهدي أن يلملم الحديث في نهايته. لقد غاب عن ذهنه أنه يتحدث إلى شخصٍ ينتمي إلى النجف ومدرستها. فقلت سيدنا، لا، بضاعتنا النجفية تختلف عن الناصرية، الضيف عادةً يتحدث وتأتي مشاركات الإخوة بعده، فتفضّلَ عليّ مشكورًا بالقبول ولكنه عاد بعد يومين وهمس في أذني "شلون

قشمرتني أبو عمار بالمشاركة". لا أريد أن أسرق وقت الإخوة والأخوات الأفاضل الذين تفضلوا علينا بالحضور في هذه الأمسية وهم في شوقٍ لسماع ما سيتفضل به السيد عبد المهدي في حديثه.

القسم الأول

المحاضرة

ملامح المراحل الثلاث بعد التغيير

بعد الموجز الذي قدمه الدكتور بحر العلوم تحدث نائب رئيس الجمهورية السابق قائلاً: لم يكن أداؤنا في المعارضة ممتازاً، لكن الزخم الذي حمله الشعب العراقي بتضحياته قد ولّد ظروفاً ساهمت في التغيير. كما ساهمت حماقات الحاكم وأخطاؤه في التغيير فقد كان هو المفرّخ والمصنّع الحقيقي للمعارضة. ليس الخطاب الجميل للمعارضة، ولا النظريات الجميلة - على الرغم من التضحيات - فهي لم تبنِ الأسس بشكلٍ متكامل، على الرغم من تلك التضحيات ما زلنا نحمل زخماً كبيراً لكننا لا نستثمره. نحن قوى سياسية... شخصياتٌ وعلماء ومفكرين ورجالات دولةٍ لا نستثمر هذا الزخم الموجود.

أحوال غيرنا أسوأ من أحوالنا بكثير لكنهم يستثمرونها، أمّا نحن فنضع مقيّداتٍ وعوامل عرقلة وأفكاراً داخليةً محمولةً جزءٌ منها موروثٌ وجزءٌ منها منقولٌ إلينا بسبب أوضاع المراحل السابقة للمعارضة التي لم نتخلّص منها، نفكّر بعقلية المعارضة ونفكر بعقلية الأقلية، لا أقصد الأقليات المذهبية أو القومية بل أقصد الواقع السياسي الذي كانت تعيشه المعارضة.

لقد مررنا في العراق بثلاث مراحل منذ عام 2003 حتى اليوم. فمن هي القوى الحاملة للمشروع وما هي مضامين هذه القوى؟ ولو قسّمنا مراحل هذه الحقبة منذ عام 2003 حتى الآن - في تقديري، أو على الأقل من الزاوية

التي أنظر بها إلى الموضوع - أستطيع أن أُشخّص ثلاث مراحل:

■ المرحلة الأولى: الدستور

بُنِيَت انتخابات عام 2005 الأولى على تحالف سُمِّي بالتحالف الشيعي - الكردي، بين الطرفين الكرديين الرئيسيين وبين الأطراف الشيعية الرئيسة، خاصةً المجلس الأعلى وحزب الدعوة والقوى الأخرى. سُمّيت القوى الكبرى التي شكّلت هذا المشروع وعبّأت الجماهير بالتحالف الشيعي الكردي، انتظم التحالف الشيعي في إطار الائتلاف العراقي الموحّد الذي شاركنا جميعاً فيه، من التيار الصدري، إلى الفضيلة، إلى المستقلين... لقد شكّل إعداد الدستور قوةً دافعةً لإقامة المشروع أو البرنامج، لذلك كان التوافق هو شعار المرحلة، ووجب علينا أن نتّفق، إذ يجب أن نخرج في نهاية المرحلة بدستورٍ واحد. فعند إعداد دستورٍ ينبغي التوصل إلى وثيقةٍ موحّدةٍ تُعرض على الشعب للإستفتاء، وإلّا لن ينجح المشروع. كما ينبغي أن تكون الحكومة المنبثقة من المشروع حكومة توافقٍ وطني. توجد مساعٍ من قِبَل التحالفين تهدف إلى ضمّ تحالفٍ ثالث، أو المكوّن الثالث، في مشروع الإستفتاء الإيجابي عن الدستور.

■ المرحلة الثانية: المصالحة الوطنية

وهي مرحلة الانتخابات الثانية، ففي هذه المرحلة انضمّت جبهة التوافق إلى الطرفين الأساسيين. وهنا بدأ عاملٌ معينٌ لم نكن ندركه في عامي 2003 و2004 كونه عاملٌ حاسمٌ سيغيّر معطيات المسائل، هذا العامل هو الإرهاب. بدأ الإرهاب والعنف يغيّر كامل النظريات. فعندما كنّا في مجلس الحكم نناقش قانون إدارة الدولة، كانت الرؤية المتعلقة بالجيش مثلاً مبنيةً على أساس أنّ الجيش سيكون صغير الحجم. لتذهب بذلك واردات البلاد إلى الريّ والزراعة والبنى التحتية والخدمات والصناعة والإستثمارات. أدى إذاً حجم الهجمة على العراق إلى العودة إلى النظرية العسكرية، بشكلٍ مشوّشٍ

ومشوّهٍ ومتعجّل ومتسرّعٍ، خاصّةً مع وجود الطرف الأميركي الذي كان ارتباكه أشدّ من ارتباكنا. وكان نظراً لكبر حجمه "يدعس" ويدمّر أيّ فكرةٍ تصدر عن القوى العراقية، وكان مندفعاً تماماً في أفكاره وفي مشروعه إلى درجة فرض الإحتلال على العراق.

برز منذ بداية هذه المرحلة مفهوم المصالحة الوطنية، وأصبحت هي المضمون الحقيقي للمرحلة بكلّ تبعاتها. وقد أفرزت هذه المرحلة الكثير من التشوهات. فقد صاحبت بعض ثغرات الدستور أساساً. ثم جاءت المرحلة الثانية وفرضت الكثير من المفاهيم كالمحاصصة والإتفاقات لتحقيق مصلحةٍ معينةٍ تلتفّ على الدستور وإتفاقاتٍ في مجلس النواب وداخل الكُتل لتعريف مسائل معينةٍ وأدوارٍ محدّدة، كان يراد منها حلّ مسائل عاجلةٍ تحت ضغط اللحظة، وتحت ضغط الأحوال القوية، وكان ذلك سبباً في الكثير من التشوهات واختلال موازين العلاقات بين القوى، والمحاصصة، والتنازع غير البسيط. فقد عشنا في المرحلة الثانية بين عامي 2006 و2010 هذه التدافعات التي ما انفكّت تزداد سعةً وأذى. وبدل أن ندخل فعلاً في مصالحةٍ حقيقيةٍ تؤسّس اتفاقاتٍ حقيقية، دخلنا أكثر فأكثر في نوعٍ من الاستقطابات والتخندق، وازدادت أهمية مركز السلطة التنفيذية بشكلٍ كبير

■ المرحلة الثالثة : غياب المشروع الوطني

تشكّلت بعد إتفاق أربيل، ولولا إتفاق أربيل لم تتشكّل الحكومة. وقد كان الإتفاق أقرب إلى الشكلية من الجدية. طرفٌ يطرح 19 مطلبًا، ويصرّح بأنّه سيقبل بأيّ طرفٍ يوافق على هذه المطالب. هذا غير جديٍّ وغير صحيح. في الإجتماع الأخير مع الوفد الكردي الذي جاء إلى بغداد (برئاسة الأستاذ برهم صالح) ذكرت أنه ينبغي على الجميع مراجعة أنفسهم. فكلّنا نعيش عقل المعارضة، والأكراد لا يزالون يعيشون عقل الجبل. لقد اختلفت الأمور اليوم. نحن وإياهم أقرب إلى الدولة، هم يعيشون عقل التحرّر الوطني، ولا تزال

قضية كردستان قضيةٌ تُطرح على الأمّة الكردية، كما لو نبدأ في العراق بطرح نظرية الأمة العربية، ونطرح قضايا التحرر الوطني. كما أنهم يحتاجون إلى التكيّف مع الوضع الراهن. كيف يمكن لقوةٍ لا تزال تعتبر نفسها قوة تحررٍ وطنيٍ أن تدير دولة العراق ومنطقة كردستان؟ كلّ هذا بحاجةٍ إلى بناءاتٍ مفاهيميةٍ غير متوفرةٍ حالياً، ويمكن، بل يجب وضع أسسٍ لها.

■ رسالة إلى البارزاني: الجغرافيا أم المصالح

في تموز 2007 كَتبت إلى الرئيس مسعود، وأنا أقدّر دوره الوطني، رسالةً طويلةً مبنيةً على الاحترام والثقة المتبادلة... قلت له إننا نقف بين نظريتين؛ إمّا أن نبني مواقفنا على الجغرافيا أو على المصالح.

بَنَت ألمانيا مواقفها في الحربين العالميتين على الجغرافيا، فهُزمت واحتُلّت وفُرِضَت عليها عقوبات... أمّا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بنت رؤيتها على المصالح، وكلّ ما أرادت تحقيقه في الحرب الأولى والثانية تمكّنت من تحقيقه عبر الاتحاد الأوروبي، فأصبحت قائدةً للاتحاد الأوروبي، كما تمكّنت من توحيد الجرمان، وأصبحت القوّة القائدة الكبرى في أوروبا.

أمّا نحن العرب فقد قاتلنا بناءً على الجغرافيا في الاسكندرون وفلسطين. نحن نصغر حجماً كلّ يوم، ودولنا تنقسم، لم تكبر أيٌّ منها، نحن نخسر في مجال الجغرافيا والمصالح والصداقات الدولية واستثمار إمكانياتنا وثرواتنا البشرية. لقد انتهت نظرية الجغرافيا، وهذا لا يعني أن نتخلى عنها، لكن ينبغي أن تكون خدمتها في خدمة مصالح البلد.

وجهت الرسالة إلى عددٍ قليلٍ من الأشخاص؛ منهم الرئيس الطالباني والسيد دي مستورا (ممثل أمين عام الأمم المتحدة في العراق في ذلك الحين). واقترحت حلولاً لقضية النفط وبغداد، والعلاقة بين الإقليم وبغداد كلها مبنية على أساسٍ يحفظ حقوق الشعب الكردي والتركماني والعراقي

والوحدة الوطنية من دون تقييد أيّ طرف. واقترحنا الحلّ المشترك في كركوك، فهناك الكثير من الحلول المشتركة التي تحفظ ما يريده الطرفان.

إذا رجعتم إلى المقترحات الخمسة التي قدمها "ديمستورا" ستجدون أن آخر مقترحين كانا مستلّين من الرسالة، وفي وقتها كانت فرصة الوصول إلى حلولٍ ترضي جميع الأطراف.

لقد دخلنا المرحلة الثالثة مع بروز قوةٍ رئيسةٍ هي "دولة القانون" وقوة دولة رئيس الوزراء، وأصبحت هذه القوة بالتدريج هي حاملة المشروع. فهي قوّةٌ مندفعةٌ ذاتياً لإتّخاذ القرار في ظلّ أحوالٍ أوصلتنا إلى هذا الوضع. نحن الآن نقف أمام حقيقةٍ واقعة، حمل مشروع البلاد بات قوةً واحدة.

ليست لدينا اليوم قوى برلمانية أو مجموعة قوى تتّخذ قراراتٍ متعلّقة بالمسائل الجوهرية. فالوقائع والمجريات تشير إلى أنّ قرارات هذه القوى لا تأثير لها عندما يتّخذ حامل المشروع قراراتٍ مغايرة.

هذا تشخيص القوة الحاملة للمشروع، أمّا تشخيص مضامين المشروع فهو أخطر. فلو كان الدستور مشروع المرحلة الأولى، والمصالحة الوطنية مشروع المرحلة الثانية، لما صار لدينا مشروعٌ في المرحلة الثالثة.

أنا فقط أصف الواقع. فالحكومة لم تقدّم برنامجها الوزاري بعد، وهو جزءٌ رئيسٌ من التصويت بالثقة للحكومة. ليس لدينا اليوم قوى حاملة للمشروع، ولا يستطيع رئيس الوزراء حمل المشروع، مع كلّ احترامي له. لذلك، البلد ينتقل من فوضى إلى فوضى بشكلٍ مقلق، والأزمات تؤدي إلى استقطاباتٍ تحملنا جميعاً إلى المجهول. لا يوجد طرفٌ يتحكّم بمشروع.

وضعنا الآن، في ما يتعلّق باستطلاع ما ستؤول إليه الأمور، محرجٌ تماماً. ونحن لا نتكلم من موقع المعارضين أو البعيدين عن مصادر القرار. نحن نجلس يومياً مع كبار القوم من رئيس الجمهورية إلى كلّ الوزراء والكتل،

ولا نجد أثراً لأيّ مشروعٍ في البلد. هذا مقلق، ولا يثير التفاؤل. وإن لم تتصدَّ القوى والنخب السياسية لهذا الأمر بموضوعية، ستصبح مصلحة البلاد على المحك. إن لم تصرّح هذه القوى الوطنية بكلّ إخلاصٍ ومحبةٍ أنّ هذا الطريق لن يقود إلى صلاح البلاد وتحقيق أبسط الأماني التي ضحينا لأجلها، لن تتحسّن الأوضاع، ولن يُنْقَذَ إخوتنا الذين يتحملون المسؤولية.

■ مشروع الجبهة السياسية

كنت في برلين أزور الرئيس الطالباني. سألني عن رأيي، والرئيس لايملك عصا موسى. قلت له إنّ القوى السياسية لا ترغب بالاجتماع لصياغة رؤيةٍ مشتركةٍ كما فعلت في المرحلة الأولى والثانية. وأنا أعتقد أنّنا سننتقل من أزمةٍ إلى أزمةٍ أكبر، وجميعنا يتحمّل مسؤولية، بدءاً من رئيس الوزراء وصولاً إلى رئيس الجمهورية ورؤساء الكتل ومجلس النواب والسنة والشيعة والتركمان والمسيحيين. سندفع الثمن جميعاً. لذا، من مصلحة الجميع أن يكونوا موضوعيين، لن ينفع الشتم والكلام المبتذل الذي نسمعه في الفضائيات. يجب إعتماد كلامٍ عقلائيٍّ شجاعٍ موضوعيٍّ يضع النقاط على الحروف.

أجابني الرئيس قائلاً إنه يثق بي، وطلب نصيحتي كوننا مررنا بتجربةٍ طويلةٍ معاً. كان يفكّر بموضوع المؤتمر الذي كان موضوع الساعة. قلت له إنّ أمامنا أمران، فنحن نفترض أننا نملك المفاهيم والآراء والبرامج، والجميع يتّفق على الدستور والتحالف الوطني العراقي والأطراف المختلفة من الأكراد والعراقيين والأمريكان وإيران. بيننا إذاً قاسمٌ مشتركٌ هو الدستور، ولا مشكلة أساسيةً لدينا في ما يتعلّق بالمفاهيم.

يبقى أمامنا موضوع تنظيم العلاقة، نحن نعاني من مشكلتين: المشكلة الأولى هي تعطيل الأقلية لكلّ شيءٍ في البلاد على الرغم من وجود إرادةٍ وزخمٍ لدى الأغلبية. فقد تعرقلت القوانين والتشريعات وقرارات الحكومة،

وهذا خطأ. في المقابل، هناك ما يدلّ على احتمال اعتماد مفهوم الأغلبية السكانية لا السياسية للاستئثار. صحيحٌ أنّ التحالف الوطني يُعَدُّ كتلةً كبيرةً لكنه لا يشكّل أغلبيةً مطلقة، كما أنّ فيه اختلافاتٍ حول الكثير من القضايا.

يوجد تخوفٌ من الأقلية المُعَرقلة، وتّخوفٌ من أن تصبح الأغلبية عنواناً للاستئثار على السلطة، وهي التي دفعت البعض إلى قول كلماتٍ غير دقيقةٍ عن الدكتاتورية وغيرها، وهي برأيي على خطأ. فنحن لا نعيش الدكتاتورية، بل نعيش الشخصنة والفردنة والحريات العامة والديمقراطية الجديدة الهشة. لا نعيش مفهوماً واحداً حقيقياً، وصف الواقع بالديكتاتوري ليس بالترجمة الدقيقة أو التوصيف المتكامل لدور رئيس الوزراء باعتباره حامل مشروع المرحلة. لذلك فقد تراجع من أطلق هذا المفهوم عن رأيه. فهو مفهومٌ غير منسجم، فضلاً عن أنّ الدكتاتور قد حقّق الكثير من الإنجازات، في حين لم نحقّق نحن أيّ إنجازات تناسب المرحلة والإمكانيات. فالدكتاتورية مشروعٌ متكامل، أمّا وضعنا فهو خليطٌ من المفاهيم. لدينا خوفٌ من الاستئثار والتفرّد، وخوفٌ من التعطيل. فمن ناحية، نتسائل عن كيفية عدم تهميش مكوّن، ومن ناحية أخرى، نتسائل عن كيفية تشجيع التعامل كقوى سياسية تستطيع تشكيل أغلبيات وأقليات بما لا يعطّل المصالح والأعمال والقرارات والقوانين.

اقترحت على الطالباني إنشاء جبهةٍ سياسيةٍ فيها ثمانية ممثلين، يمكن مضاعفة هذا العدد إلى ستة عشرٍ أو أربعةٍ وعشرين أو أكثر، وتعتمد هذه الجبهة الخارطة الحالية التي يمكن تغييرها في أيّ انتخاباتٍ أو تطوراتٍ قادمة. يمكن أن نعتمد على القوى الرئيسة في البرلمان كالتحالف الوطني والتحالف الكردستاني والقوى العراقية لتشكيل هذه الجبهة، لكي لا نلجأ إلى تفسيراتٍ غير دستوريةٍ وبناء مؤسساتٍ جديدةٍ. هذه الفكرة قابلةٌ للتعديل طبعاً، يمكن أن يكون فيها مجلسٌ تنفيذيٌ أو مجلسٌ قيادي، ويكون فيها ستة عشر عضواً (ثمانيةٌ من الوطني وأربعةٌ لكلٍّ من الكردستاني والعراقية) مخولاً من الطرف

الذي يمثله. وتكون القرارات المتخذة مُصوّتةً بالأغلبية، أي تسعة أعضاء، شرط أن يصوّت مع القرار على الأقل النصف من كل من القوائم الثلاث. عندها لا ندع أغلبيةً تستأثر ولا أقليةً تعطّل. مثلاً لو صوّت مع القرار خمسةٌ وأكثر من التحالف الوطني نحتاج إلى اثنين وأكثر من العراقية وإلى اثنين وأكثر من التحالف الكردستاني. ولو صوّت مثلاً ثلاثةٌ وأكثر من الكردستاني واثنين وأكثر من العراقية نحتاج إلى أربعةٍ من التحالف الوطني، وهكذا... ويتمّ الإتفاق، داخل كل قائمة، بين عناصر القائمة لتوزيع المقاعد المخصصة لهم، رغم إعتقادنا أنها بالأساس مقسمةٌ بينهم أو قريبةٌ من ذلك.

هذه جبهةٌ سياسيةٌ وليست بناءً دستورياً. فإذا إتفقت في ما بينها، تستطيع نقل إتفاقها إلى مجلس النواب والحكومة لتنتظم أمور البلاد. هذا في حال وجود إرادةٍ للتوصل إلى حلّ. والرئيس طالباني كان يبحث عن أفكارٍ للمؤتمر المرتقب الذي قد لا يحصل، وإن حصل في ظل أوضاعنا وطرائقنا الحالية، لا أعتقد أنه يحمل أي أفق للنجاح. (كلّ الكلام عن الرئيس الطالباني كان في رحلته الأولى في الصيف الماضي، لا في حالته اليوم التي نتمنى أن يُشفى ويُعافى منها ليعود سالماً إلى إخوانه ومواطنيه ووطنه).

هذا تصوّرٌ عام، لا أدري هل هو متفائلٌ أم متشائم. فنحن نقف أمام مفترق طرق، ونمتلك قدراتٍ كبيرةً للتّقدم إذا حللنا هذه المشاكل، وإذا عدنا إلى مفهوم حَمَلة المشروع الكبار. تمتلك القوى الأساسية والقوى الكبيرة قدراتٍ برلمانيةً وقدراتٍ جماهيرية، والمشروع أيضاً يمتلك مقوماتٍ ولم يعد أمره سرّاً. الجميع يتكلم عن الدستور رغم كلّ ما يحتويه من ثغرات. شروط الحلول متوفرة من الناحيتين الموضوعية والذاتية، لكن توجد مخاوفٌ وانعدامٌ في الثقة مما يزيد من تعقيد المسألة. فما دامت إدارة الوضع خاضعةً للأزمات بهذا الشكل، كما أنها خاضعةٌ لكلّ الأطراف لا لطرفٍ واحد، على الرغم من مسؤوليته الأولى كحامل مشروع، فالمشكلة تزداد عمقاً ونحن لسنا نضع أسساً

لحلّها. بل قد تكون الأزمة هي الحل، فازدياد عمق الأزمة - اشتدّي تنفرجي - قد يكون هو الحل، والأزمة هي المعلّم الذي يعيد الرّشد والعقل إلى أذهاننا.

شكراً جزيلاً على إستماعكم وإعطائنا هذه الفرصة. فلنسمع ملاحظات وإنتقادات الإخوة والأخوات وأصحاب المعالي والسعادة.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **الوزير د. عبد اللطيف رشيد: تأثير الجغرافيا والمصالح**

شكراً جزيلاً للدكتور عبد المهدي على هذه المحاضرة القيمة التي اشتملت على مفاهيم ورؤى ناضجة، كنت أودّ التعليق على ما ورد في حديثكم حول ما طرحتموه في رسالتكم عن تأثير الجغرافيا والمصالح، على الرغم من القناعة بأنّ المسألة لاترتبط بعاملٍ واحد منهما، كلاهما مهمّ ولكن لمن الأولوية؟ أين المصلحة العامة في المشروع؟

❖ **الأستاذ نزار البصري: أين دور الشعب العراقي**

لقد غيّب المحاضر الفاضل دور الشعب العراقي، من المفترض أن يكون التعاطي ثنائياً بين الساسة والشعب، لكنّ المحاضر لم يتطرق إلى الشعب ووضعه وإسهامه الثقافي.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: المبادرة بيد التحالف الوطني**

خلال المحاضرة، بيّن الدكتور وجود مشاكلٍ بين الثالوث السياسي المتألف من التحالف الوطني والتحالف الكردستاني وتحالف العراقية، وأعطى مقترحاتٍ من بينها جبهة الثمانية ومضاعفتها، أنا أعتقد أنه يمكن أن تساعد هذه المبادرة على حل مشاكل التحالف الوطني قبل أن ننتقل إلى حل المشاكل

مع الآخرين، لأن التحالف الوطني لا يملك قيادةً لها دالةٌ على مكونات التحالف، وهذا ما يؤدي إلى هشاشة القرار. ولكي ننفتح على الآخرين يجب توحيد القرار في التحالف الوطني وتوحيد الصفوف، وعلينا أن نعكس هذه المبادرة علينا ابتداء على التحالف.

❖ **الإعلامي السيد حسن الموسوي: ماهي العوامل التي أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى؟**

أنا أتوجه بملاحظة؛ أنت لم تشخّص العوامل التي أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاصةً في المرحلة الثالثة. أحتاج إلى توضيحٍ في ما يتعلق بقولك إنّ دولة رئيس الوزراء هو من يقود المشروع أو إنّ هذه القوى أصبحت تقود المشروع، ثم بعد ذلك قلت إنها أصلاً لا تملك مشروعاً، فما هي العوامل التي قادت المرحلة الأولى، أي الدستور، ثم إلى المرحلة الثانية، أي مواجهة الإرهاب، ثم أدت إلى وجود قوى كهذه تحمل مشروعاً كما ذكرت وتدعمه ومن ثم لا تمتلك مشروعاً؟

❖ **الوزير عبد الصمد عبد الرحمن: أين تأثير المحيط الإقليمي؟**

تطرّق الدكتور إلى الكثير من المسائل ولكنه لم يتطرق إلى مسألة العراق ومحيطه الإقليمي وتأثيره على الواقع العراقي وأتصور أننا نلمس هذا التاثير بشكلٍ واضح. والموضوع الآخر هو أنّ المحاضر لم يتطرق إلى نتائج الانتخابات الخاطئة التي تجسدت في الواقع السياسي وأعطت ما أعطته من تصوّرٍ ومن وجودٍ سياسيٍ غير محكمٍ وغير قادرٍ على النهوض بهذا الدور.

لدى الحكومة مشروعٌ واضحٌ هو مشروع البناء، واستراتيجية البناء واضحةٌ لكن لا يوجد توافقٌ حول هذا مشروع بين الأطراف المتفاعلة في العملية السياسية. يوجد إختلافٌ حول هذه المسألة، واليوم نرى وقوف الجميع أمام مشروع البناء العراقي من خلال عدم تشريع القوانين بشكلٍ واضح، ثم الوقوف أمام الحكومة إذ أنها تمثّل بشكلٍ أو بآخر جهةً سياسيةً خاصةً أو

منطلقةٌ من أقليةٍ خاصة، وهذه التفسيرات السياسية تعطي نتائج خاطئةً على مختلف المستويات، هذا إضافةً إلى اللقاءات الجانبية التي تدني سياساتٍ قد تكون خاطئة. أنا أتصور أنّ اللقاءات الجانبية والإلتفاف على الدستور أساس المشكلة الداخلية.

❖ **الوزير د. يعرب العبودي: نحن صنعنا الجغرافيات المتنوعة**

في الحقيقة، يُفْتَرَض وضع خطٍ أحمر كبيرٍ تحت مسألة الجغرافيا، أنا أرى أنّ من أسّس الجغرافيا وعزّزها وأنشأ جغرافيات متنوعة في العراق هو نحن، الجغرافيا التي تذبحنا الآن نحن صنعناها. لقد أشار أحد الإخوة إلى موضوع تغييب دور الناس، هذا واضحٌ جداً. الناس الآن عزفوا بشكلٍ كبيرٍ عن الكبار الذين سماهم الدكتور حملة المشروع الكبار، هل ما زال الكبار كباراً؟ في الحقيقة أنا أتحفظ بشكلٍ كبيرٍ عن موضوع الكبار، لا أدري هل ما زال يوجد كبارٌ وصغار، أخشى أنّ المعادلة قد تُقْلَب نتيجةً لأداء الكبار السيء. أتفق مع المحاضر على موضوع الشخصنة واضحة المعالم، لا على موضوع الدكتاتورية، فالدكتاتورية لا تُبنى بهذه الطريقة، بل تُبنى بطرقٍ مختلفة. الوضع الآن بعيدٌ كلّ البعد عن الدكتاتورية، هو يدفع باتّجاه الفوضى لا باتّجاه الدكتاتورية، الطريقان مختلفان ولا يمكن أن يلتقيا. افترض التحالف الوطني مكوناً شيعياً، هل يمثل أغلبية؟ لديه مشاكل في البيت الداخلي ويحتاج الكثير ويتحمل المسؤولية الكبرى. كل من اشترك في الحكومة يتحمل مسؤولية أداءها السيء، نحن نحتاج إلى نضوجٍ ووضوحٍ في مسألة إعادة البناء.

❖ **السفير وليد شلتاغ: الحلول مطروحةٌ في الساحة هدفها التهدئة لا حلّ الأزمة**

لو نظرنا إلى اللوحة السياسية الموجودة في العراق الآن لرأينا كما حدّد الدكتور، منذ عام 2003 حتى الآن، أنّ الصراع محتدمٌ بين الكتل، مع الأسف الشديد، ثمة من يفضّل المصالح الضيّقة على مصالح الشعب.

كما أنّ الدستور والحكومة تمّ تشكيلهما على أساسٍ خاطئٍ هو المحاصصة الطائفية، هذا هو سبب البلاء الكبير الذي وقعنا فيه. جميع القوى الوطنية الموجودة في الحكم كانت قوى مناضلة. الأستاذ عادل عبد المهدي والأستاذ بحر العلوم، سيدنا الكبير، كانوا من القوى الموجودة، كلّ الموجودين هنا كانوا قبل السقوط موحّدين في الكثير من القواسم المشتركة، ولو أخذنا القواسم المشتركة التي تُوحّدنا الآن، وأخذنا مصالح الشعب العراقي، لوجدنا برنامجاً وطنياً حقيقياً يمكنه النهوض بمستلزمات الدولة الحديثة.

إن ابتعدنا قليلاً عن الذاتية والشخصنة، يمكننا بناء وطنٍ صحيح. الحلول المطروحة على الساحة الآن هدفها فقط تهدئة الأزمة، ليست حلولاً لحلّ الأزمة مع الأسف الشديد. لكن علينا التفكير بحلّ القضية لا فقط بتهدئتها. أودّ أن أوجّه ملاحظةً إلى الأستاذ عادل عبد المهدي: لقد تحدّثت عن قوى كبرى داخل البرلمان، نسينا أنّ هذه القوى مجتمعةً دخلت الحكومة، لو تمّ إنجاز عملٍ حقيقيٍّ لكانت تحقّقت الكثير من المشاريع.

❖ **الأستاذ عبد الجبار الحجامي: نحن نمرّ بظواهر عرضية ووهمية**

ابتداءً أقدّم جزيل الشكر إلى هذا البيت العريق، بيت آل بحر العلوم، الذي أتاح لنا مثل هذه الفرصة، أشكر أيضاً الأستاذ الدكتور عادل عبد المهدي لما قدمه من شرحٍ مفصلٍ عن مرحلةٍ معينة، وقسمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدستور، وقد اعتبره مشروعاً، ومرحلة المصالحة والإرهاب، اعتبرها أيضاً مشروعاً، والمرحلة الثالثة اعتبرها بدون مشروع.

في التحليل السياسي، أعتقد أنّنا يجب أن نلجأ إلى النظرية أحياناً لتكون دليلاً للحوار. يمكن أن تكون الظواهر السياسية ظواهر حقيقيةً أو وهميةً أو عرضية، وأعتقد أنّ ما نمرّ به في الغالب هو ظواهر عرضية، وأحياناً ظواهر وهمية. بالنسبة إلى الظاهرة السياسية الحالية، نحن لم ندخل فيها بحكم

إرادتنا، وإنما بحكم مشاريع مضادّة، وعلينا أن نفهم مشاريع الآخرين لكي نحدّد مشروعنا. ليس الدستور مشروعاً نحمله ولا الإرهاب، وإنما كانت مهامٌ معينةٌ فرضتها الأحوال علينا. أعتقد أنّ مشروع المرحلة الراهنة يكمن في فهمنا لواقعنا العراقي الذي يتميز بوجود مكوناتٍ اجتماعيةٍ تتبلور بشكل جديٍ ولا يمكن تجاوزها، الأكراد لهم مشروعهم ولهم مرجعياتهم والإخوة الآخرون لهم مشروعم المرتبط بالإقليم، أما بالنسبة إلينا، لا أظنّ أننا لا نملك مشروعاً، بل أظنّ أننا الآن على أبواب مشروع وعي الذات وتجارب أنفسنا، لأننا لن نفهم لا المشروع الأمريكي ولا الإقليمي، أو أننا كنا نفهمهما لكن لم نحاول العمل بموجبهما.

❖ **الوزير وجدان ميخائيل: الدستور مظلة للجميع**

قدّم الدكتور عادل وصفاً دقيقاً عن الواقع العراقي، وبرأيي أصبحت الأحزاب والكتل الرئيسة الآن في حالة أدلجة قويةٍ جدًا حيث لن تتراجع أيّ كتلةٍ أو أيّ حزبٍ عمّا في باله. أمّا بالنسبة إلى الدستور، وقد اقترحتَ أنّ الدستور مظلةٌ للجميع، فرأيي أنه فرّق أكثر مما جمع. فالدستور مكتوب الآن بشكلٍ مطاطٍ ممّا أدّى إلى أنّ كلّ كتلةٍ تعطي وصفاً أو شرحاً لفقرةٍ على وفق ما ترتئيه هي، وبذلك حصلت خلافاتٌ على نقاط الدستور أكثر مما حصلت موافقات. وأنا أعتقد أننا إذا أردنا أن نُحدث تغييراً فنحن بحاجةٍ إلى ثورةٍ حقيقيةٍ داخل الأحزاب الأساسية وإلى تغيير كامل الأفكار الموجودة والرجوع إلى الشعب العراقي، وإدخال المواطن العراقي في الأحداث وفي التفسير وفي التحديد، هذه النقطة مهمةٌ جداً.

❖ **الإعلامي عبد الواحد طعمة: الائتلافات كبيرة لكنها هشة**

نشكر آل بحر العلوم على المبادرة الطيبة، وشكراً جزيلاً على الدعوة وشكراً جزيلاً للسيد المحاضر. نجد هنا دائماً تصديراً للأزمات ابتداءً من الحزب مروراً بالكتلة إلى القضاء، ومن ثمَّ خارطة التحالفات التي نشأت بعد

الانتخابات عام 2010، وقد كتبت عنها مقالاً أحدث بعض الجدل داخل أوساط المُحللين. فقد قلت إنّ الائتلافات كبيرةٌ لكنها هشّة، وهذه الهشاشة داخل الائتلافات التي نتجت بعد الحكومة الأخيرة باعتقادي هي سبب الأزمات. لذلك رأينا أنّ السيد البرزاني والسيد الطالباني فشلا خلال المرحلة الماضية في جمع البيت الشيعي في صوتٍ واحد، والشيعة فشلوا في جمع الأحزاب الشيعية في صوتٍ واحد. كذلك، العراقية عانت ما عانته، وهي من عانى الأمرّ. وقد تطرّق الكابتن عامر عبد الجبار إلى هذا الأمر داخل التحالف الوطني.

❖ **الخبير النفطي فياض حسن نعمة: وجود الثروة بدون ديمقراطية يؤدي إلى الاستبداد**

أريد أن أبيّن وجهة نظرٍ إقتصاديةٍ تكنوقراطية، الموضوع الدافع الآن والمهم في حياة العراق المستقبلي خلال السنوات القادمة، خلال أقلّ من خمسٍ وعشرين سنة، هو أنّ العراق سيصبح قوةً إقتصاديةً عالميةً يمتلك ثروةً كبيرةً خاصةً على مستوى المردودات المالية، حيث سيدخل إليه خمسة آلاف مليار دولار، أي خمسة ترليون دولار، سيغيّر هذا المبلغ الكثير في العراق. ولو أخذنا نماذج من العالم، كالنموذج الماليزي والنموذج النرويجي، فهما النموذجان الناجحان عندما كانت الثروة المالية والديمقراطية موجودتين. نجحت الديمقراطية في تنمية الثروة لصالح الشعب وحصل الشعب على الرفاهية.

ولكن لو أخذنا النموذج النيجيري والنموذج المكسيكي، فوجود فوضى وعدم استقرارٍ سياسيٍ خلق الأزمات والحروب. أريد أن أقول إنّ وجود الثروة بدون ديمقراطيةٍ يؤدي إلى الإستبداد، ووجود الثروة بوجود الديمقراطية يؤدي إلى الرفاهية والتقدم. نحن مُطالبون الآن باتخاذ منحى الديمقراطية شئنا أم أبينا، وإلا فإنّ الحل الآخر سيكون صعباً لأن العالم يحتاج إلى نفطنا، النفط

العراقي اليوم بيضة القبان في الإقتصاد العالمي، سيدعم العراق في القرن القادم خمسين أو خمسةً وأربعين في المئة - حسب وكالة الطاقة العالمية - من النقص في الطاقة. إذاً فالعراق مهمٌ جداً سياسياً واقتصادياً وعلى الأحزاب والإخوة متخذي القرار النظر في هذه المسألة.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: الجميع يمارس السلطة ويعارضها**

توجد عدة مناهج في التحليل السياسي، المنهج الأول يعرض الحالة كمصورٍ فوتوغرافيٍ والمنهج الآخر يحدّد الشخص المسؤول في ظلّ الأحداث الجارية. كنت أتمنى من الدكتور عادل أن يحدّد من الشخص المسؤول. ما زال الشعب العراقي ينزف منذ عشر سنوات والجميع يوجّه كلماتٍ جميلةً جداً، لكن أفعالهم معاكسةٌ لما يقولونه جميعاً، إذاً من هو المسؤول؟ هل نتّخذ منهج الطبري كما رأيت من المحاضرة ونعرض الوقائع كما هي ونترك التحديد للمواطن؟ علينا تحديد الشخص المسؤول. الجميع مارس الحكم والسلطة، وهم يمارسونها الآن وسيمارسونها في المستقبل، ما هو الحل إذا بقيت الأشخاص والفئات نفسها؟ نحن نتحدث عن مشروعٍ وطني، ولكن هل سمعتم عن مشروعٍ وطنيٍ قائمٍ على مبدأ أن هذا المنصب لعراقيٍ أو هذا المنصب إستحقاق قومي، وعند التحدث عن مشروعٍ وطني، يتحدث الجميع عن محاصصةٍ قاتلة، إذاً لمَ لا نضع النقاط على الحروف؟ ونقول إنّ هذا المشروع وهذا الحزب هو المسؤول؟ لمَ التهرب من المعارضة البرلمانية؟ الجميع يمارس السلطة ويعارضها. إذا كنا نريد حكومة أغلبيةٍ أو حكومة إئتلاف، لماذا لا يمارس الحزب الذي يشكّل أغلبيةً هذا الدور؟ لماذا لا نلجأ إلى هذا الطريق؟ قلت في عام 2003 إنّ التوافق نقطةٌ سوداء في العملية الديمقراطية، هذا بناء دولةٍ وليس بناء أسرة. الجميع يتحدث على مكونات الشعب العراقي كافة، إذ إنّ الجميع يتحدث عن الفساد، وخلافاً للمنطق توضع النتيجة قبل المقدمة. لكن هنا، مع الأسف الشديد، يُتهم الكل بأنهم

ضمن دائرة الفساد. أغلبهم ينبغي أن يكون خارج البرلمان لأنهم السبب في تشويه صورة العملية السياسية.

❖ **الدكتور قاسم الجنابي: كيف نقنع الناخب بالخروج ثانيةً للانتخاب؟**

السؤال الأول الذي أطرحه على الدكتور عادل عبد المهدي هو: الانتخابات على الأبواب، كيف تدفع مجالس المحافظات أو البرلمان الناخب العراقي إلى الخروج إلى صندوق الانتخاب مرةً أخرى؟ وهنا أقول إنّ من يفكر بعقله لن يخرج إلى صندوق الانتخاب مرةً أخرى ومن يفكر بعاطفته سوف يخرج إلى صندوق الانتخاب وسيكون إختياره خاطئاً وستُعاد المأساة مرةً أخرى.

السؤال الآخر: بما أنّ جميع المشاريع سقطت، مشروع العراقية سقط ومشروع الإئتلاف لم يفلح والمشروع الكردي لم يفلح، ماهو المشروع البديل؟ نحن الآن - شارعٌ ومواطنون - مصابون بالإحباط طوال الوقت.

النائب طه درع: هل سيؤدي هذا التشتت في الكتل السياسية إلى تشكيل الكتلة التاريخية؟

لم يتطرق الدكتور إلى موضوع حكومة الأغلبية. لقد جربنا في المراحل السابقة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الشراكة الوطنية، والجميع يقولون الآن إنّ هاتين الحكومتين قد فشلتا. بالنسبة إلى المراحل التي ذكرها الدكتور، كانت المكونات متماسكةٌ في المراحل الأولى، الكتلة الشيعية متماسكةٌ والكتلة الكردية متماسكةٌ والسنة تمثلهم كتلة التوافق في البرلمان. لكن يوجد الآن تشتتٌ في هذه الكتل، هل تعتقد أنّ هذا التشتت يمكن أن يؤدي في المرحلة المقبلة إلى تشكيل كتلةٍ تاريخيةٍ تضم أجزاءً من هذه المكونات، كتلةٌ وطنيةٌ تضم الشيعة والسنة والأكراد، وهي التي تحمل المشروع الوطني في المرحلة المقبلة؟

❖ **الدكتور محمد مرعي: الإرهاب ناتج عن المصالحة الوطنية**

قسّم الأستاذ عادل عبد المهدي عمر التجربة العراقية إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى مرحلة كتابة الدستور، والمرحلة الثانية هي المصالحة الوطنية، تحدث عن هذه المرحلة من دون أن يذكر متى اختلف العراقيون لكي يحتاجوا إلى المصالحة الوطنية التي أنتجت الإرهاب، فوجود الإرهاب هو الذي ضيّع المشروع الوطني. لقد انشغلت الحكومة بالإرهاب وعسكرة الشارع وغير ذلك. يبدو أنّ السادة أعضاء مجلس النواب والحكومة غير مقتنعين بالمعارضة داخل البرلمان لتكون الرقيب الحقيقي على أداء الحكومة، الكلّ يريد أن يكون مساهماً في الحكومة، لذلك أعتقد أنّ الفهم الحقيقي للمعارضة البرلمانية التي تدعم أداء الحكومة يكون من خلال الرقابة الحقيقية ووجود برنامجٍ وطني، فالبرنامج الوطني والرقابة يمكنهما إخراج العراق من هذه المحنة.

❖ **الدكتورة سلام سميسم: الإقتصاد العراقي لا يملك هوية**

أشكر السادة آل بحر العلوم على الإستضافة كما أشكر أستاذي الدكتور عادل عبد المهدي على هذا التحليل الرائع، وأفتخر بأنني تلميذته وسأبقى أتتلمذ على يديه، رحم الله الكرخي عندما قال "دار السيد مأمونه". أريد أن أسأل الدكتور عادل - وأنا أستخدم بحوثه منذ عام 1983، أقرؤها كما أنها أحد مصادري في أطروحة الماجستير - أريد أن أسأله: من نحن؟ هل نحن شيعة؟ هل نحن إسلاميون؟ هل نحن ليبراليون؟ هل نحن عراقيون؟ نحن لا نملك أي هوية.

الإقتصاد لا يملك أي هوية، قال الزميل العزيز إنّ العراق سيقود العالم والنفط بيضة القبان، نحن لم نصل إلى الإقتصاد الليبرالي، لقد عدنا إلى الإقتصاد المركزي، إذاً نحن نفقد الهوية، أريد من أستاذي الفاضل أن يجيبني: من أنا؟ أنا مواطنٌ فقد حرية التعبير يعيش في ظلّ تشديداتٍ مركزيةٍ وافتعال أزمات.

❖ **الباحث مصطفى المالكي: متى تقوم الجمهورية الرابعة في العراق؟**

أنا أؤيّد السيد فياض حول دور العراق القادم في مجال الطاقة، وبودّي أن أشير إلى مقالٍ نشرته في جريدة الخليج الإماراتية عنوانه "متى تقوم الجمهورية الثالثة في العراق؟" اليوم أسال: متى تقوم الجمهورية الرابعة في العراق؟

جمهورية الفوضى جمهوية قاسم وعبد السلام انتهت، جمهورية الدكتاتورية غير المسبوقة انتهت وجائتنا جمهورية الديمقراطية المكوناتية. نحن نريد جمهورية الديمقراطية الإجتماعية الحقيقة. أنا مع التحالف الوطني وابن التحالف الوطني، أريد التحالف الوطني أن يكون معبراً للمكونات، نحن نحترم المذهبية والقومية وضد الطائفية والعنصرية. دعنا نفرق بين القومية بوصفها حقوقاً للشعوب وفلكلور وثقافة وانتماء وغير ذلك، وبين العنصرية التي تتمثّل بالتعدي على حقوق الآخرين سواءً كان المتعدي عربياً أم كردياً، فهو يُصَنَّف في خانة الشوفينية وفي خانة العنصرية. أيضًا إذا تعدّى الشيعي أو السني على المذهب الآخر يتحول من إنسانٍ محترم لطقوسه الدينية على وفق مذهبه إلى إنسانٍ طائفي. أتمنى أن تقوم جمهوريةٌ رابعةٌ في العراق بناءً على ترك المحاصصة والإعتماد المباشر على الديمقراطية الإجتماعية الحقيقية العابرة للمكونات سواءً كانت مكوناتٍ طائفيةً أم عنصرية

القسم الثالث

التعقيبات

شكرًا لكل الإخوة والأخوات على مداخلاتهم وتعليقاتهم سواءً الناقدة أم المؤيدة أم المخالفة فقد ألقت أضواءً أخرى على الموضوع. من الطبيعي أن تظهر في الموضوع ثغرات، فهو ليس بحثاً أكاديمياً مفصلاً يتألف من 200 صفحة، والنقاش أهمّ من المحاضرة. النقاش هو الذي يعطي المضامين الجدية للمحاضرة وهو الذي يكمل المحاضرة.

نحن لم نشكل العراق بل هكذا وجدناه

تحدّثت الدكتورة سلام عن جهلنا لهويتنا وعن الجمهورية الرابعة وعن ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التوافقية، جوابي هو التالي: لدينا أحلامٌ وأماني كثيرةٌ ويمكننا أن نقرأ عن تجاربٍ ونجدها ناجحة. لكن لدينا ما يسمى بالعراق، هذا العراق مشكّل بهذه الطريقة، لم تشكلوه أنتم ولا شكلته أنا، بل شكله هذا الواقع. وعلينا الوصول بهذا الواقع إلى الديمقراطية. والكلام موجّهٌ للقاضي شنشل لكلامٍ يتعلق برؤيته. هذا العراق، جاء من هذا الواقع، كيف ننقله إذاً إلى الديمقراطية؟ كيف ننقل العراق الذي حُكم مئات السنين بقانونٍ طائفيٍ وبقانونٍ فرديٍ وبقانونٍ عنصريٍ إلى الديمقراطية؟ هذا هو المهم، ليس مهماً كيف نتمنى ونحلم أن يصير ديمقراطية قوى سياسية وديمقراطيةً اجتماعيةً ونتجاوز مفهوم المكونات. بدون مكونات، الشيعة أغلبية، وكانوا يُقمعون ويُهجّرون ويُضطهدون ويُعدمون، كيف يمنعون إذاً عودة الدكتاتورية في التجربة الجديدة؟

هذه كانت معركة 2003 و2004 و2005 وما زالت مستمرةً إلى حدّ الآن، فبعض القوى الإقليمية تريد إرجاعنا إلى ذلك الواقع. الكردي خائفٌ لأن لديه قضية، والسني اليوم خائف، إذاً لو أردنا أن ننتقل إلى الديمقراطية كما حصل في كلّ دول العالم، ما العمل؟ بعضنا يضرب المثال بالجمهوريين والديمقراطيين وما هم عليه الآن، لكنّه ينسى أنّ الجنوب والشمال تقاتلا في حربٍ طويلة، ومات مئات الآلاف للوصول إلى الدستور. أما هنا فالعقد التأسيسي ما زال مفقوداً. وهذا العقد التأسيسي يجب أن يكون ضمن مكونات، لا ضمن مواطنين، يمكن التفاوض حول هذا الأمر كما تفاوض السود والبيض في جنوب أفريقيا، وكما تفاوضوا اليوم في البوسنة والهرسك وتشكّلت دولٌ جديدةٌ على أساس هذا التفاوض، كما تشكل في الاتحاد السوفياتي بعدما تفكك، تشكّل من قوميات كان موحدها الاتحاد السوفياتي

بنوعٍ من الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الموجهة والديمقراطية الاشتراكية، فما أنجزناه اليوم في الدستور كان محاولةً لإنجاز هذا الأمر.

واليوم قد نقول أنّ هذا الدستور فاشلٌ وعلينا العمل على دستورٍ جديد، علماً أننا نعمل عليه منذ مؤتمر فيينا ومؤتمر صلاح الدين، والسيد بحر العلوم شاهدٌ على ما أقول، وقبل ذلك كانت لدينا الكتابات عن الفيدرالية وعن طريقة حكم العراق وعن الأقلية والأغلبية والديمقراطية ووضع العراق في العالم العربي وفي العالم الإسلامي، كلها مواضيعٌ كانت موضع نقاشٍ حادٍّ وساخن، لا تظنوا أنّ الأميركيين قالوا لنا اعملوا فعملنا، هذا الكلام غير صحيح، ومن يقول هذا الكلام لم يشارك بشيء. نحن نقرأ في الصحف كلماتٍ تريد إهانة الوضع، وتريد التضحية بدماء العراقيين. العراقيون هم من ساهم بوضع الأفكار الكبرى، والدكتور موفق الربيعي مثلاً، وقّع مئات الشيعة على مشروعه في ذلك الوقت في محاولاتٍ للتعرف على الهوية ومثل هذه الموضوعات.

◄ دع الساحات وحدها تتفكك وتتواصل

نحن مواطنون يجب أن تكون لنا حقوقٌ في هذا العراق، الحقوق لا يحصل عليها طرفٌ واحدٌ فقط. لو قررنا وضع دستورٍ ماذا سنضع في هذا الدستور؟ نقول فلنصنع أغلبيةً سياسية، من لديه الأغلبية السياسية؟ هل الشيعة متحدون في قائمةٍ لكي يصنعوا أغلبيةً سياسية؟ نحن نتمنى، نقول دع الساحات تتفكك حتى نحقق نوعاً من التواصل بين الساحات. هذه مطالب، وكلّ الأطراف ستسعى إليها، الآن يسعى رئيس الوزراء إلى إيجاد مناصرين له في الساحة الغربية وفي الساحة الكردية، والأمر سيان بالنسبة إلى الآخرين وبالنسبة إلى الأطراف العراقية.

كل طرفٍ يسعى إلى لحصول على شيءٍ من الساحة الأخرى، وهذا

جيد. لو أردنا وضع عقدٍ تأسيسيٍّ حتى نحلّ المشكلة الأولى... حتى الكردي يقول إنّ هذا العراق عراقي، والشيعي يقول ليس لديّ حكمٌ أرجع إليه، أحكم بالحديد والنار أو بالاحتلال البريطاني أو بالاحتلال الأمريكي أو بالاحتلال السوفياتي، والسني أيضاً يقول هذا وطني وهذه مشاركتي وهذه أوضاعي. إذا أردنا أن نؤسّس دستوراً، ماذا نضع فيه؟

فلنعدد المبادئ الأساسية التي يجب أن نضعها، هل نؤسس لدستورٍ ذي نمطٍ دكتاتوري، أم نعمل دستوراً ديمقراطياً؟ وعليه يجب أن تقوم الديمقراطية، ولكلّ مواطنٍ صوتٌ واحد. هذا ما فعلناه في الدستور، وهو ما سيطرح إشكاليةً عند السنة والأكراد الذين يشكلون حوالي أربعين في المئة من السكان، إذ سيقولون إنّ الشيعة سيحكمونهم دائماً، وهم لا يقبلون بهذا العراق. علينا أن نفكر بالتقسيم والانقسام، فهل يقبل الشيعة بالتقسيم أم سنحكم عبر وسيلتين، إما بالقمع والنار والحديد، وهذا غير ممكن، أو بمجيء قوةٍ أجنبيةٍ تفرض إرادتها على الآخرين كما عمل البريطانيون عند تأسيس المملكة العراقية؟ وهذا أيضاً لا يشكّل مشروعاً.

إذاً ليس أمامنا حلٌّ غير النماذج اللامركزية ونماذج من الفيدرالية ونماذج من الحكومات المحلية حتى نستطيع أن نتعايش مع شركائنا في الوطن، هذا إذا أردنا أن نعيش ضمن عراقٍ واحد، أما إذا أردنا أن ننقسم إلى ثلاث دولٍ سيختلف الوضع. لكن عندما نتحدث عن عراقٍ واحدٍ لن نجد سبيلاً غير إقامة توازناتٍ بين المكونات. لتأخذ الأغلبية حتى الأغلبية، وتطمئن الأقليات أنّها لن تعيش في عراقٍ يحكمه طرفٌ واحدٌ ومبدأٌ واحد، وهذا أمرٌ يطبقه عددٌ كبيرٌ من الدول. فالهند على سبيل المثال، عاشت ضمن هذا النموذج الفيدرالي الموسع بما فيها من تنوعات. والكثير من دول العالم عاشت ضمن هذا النمط الفيدرالي. فضلاً عن ذلك، نحن لم نخترعه حتى في العراق، لم نخترع الحكم الذاتي في كردستان، الحكم الذاتي في كردستان كان واقعاً فَرَضَ

نفسه، فهل نطلب إلغاءه؟ من سيوافق على ذلك؟ علينا أن نضع النقاط على الحروف بشكلٍ واضح. ستكوّن الفيدرالية واللامركزية جزءاً أساسياً من مشروع دستورنا الجديد، والديمقراطية أيضاً ستكون مشروعاً أساسياً فيه، هذان المبدآن موجودان في الدستور الحالي. كلّ ما سنضعه في الدستور الجديد الافتراضي من صلاحياتٍ للمحافظة أو للأقاليم، وللاختصاصات، وللحكومة الاتحادية والحكومات المحلية سيكون نوعاً من التوزيع لهذه المبادئ. نعم قد نختلف حول الدرجة لكن لن نختلف حول المبدأ أو النوع. أمّا بالنسبة إلى دستورٍ ذي بعدٍ واحدٍ يقول ويتكلم بالأغلبية، فهذا دستورٌ لا أظنّ أنه سيحصل على موافقة أغلبية الشعب العراقي، بل أظن أنه لن يحصل حتى على موافقة أغلبية الساحة الجنوبية والساحة الشيعية.

◄ ليس الدستور مقدساً

ليس الدستور مقدساً، بل هو قابلٌ للتعديل، لكنه هو الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي لو جلسنا اليوم لصنعنا شبيهاً لها وله. وهو ما استفتي عليه من الشعب العراقي.

أما في المقترح الذي قدمته أنا، وهو قريبٌ مما ذكره معالي الوزير الأستاذ عامر، افترضتُ وجود الخلافات داخل الساحة الواحدة، ويا ليتنا كنا نستطيع العبور لنجد لنا حلفاء من الساحات الأخرى. الخطأ هو أن نتبنّى رأيين متناقضين في آنٍ واحد، وأن نصنع رأياً متناقضاً. فيمكن أن نقبل بمنطق أن يبقى الشيعة أو السنة أو الكرد متحدين (طوائف وقوميات) ويتعاملون بهذه العناوين. إذ ليس أمامنا إلا التوافق، وإلا ستتمرد هذه المنطقة وتتمرد تلك المنطقة ونبقى نعيش في عراقٍ شبيهٍ للسابق. لا أعتقد أنّ هذا الطريق طريق النجاح.

المقترح الذي تكلمت عنه يتضمن نوعاً من الأغلبية السياسية والحفاظ على وحدة المكونات. بموجب هذا المقترح، إذا أتت نصف القوى السياسية

من كل "مكوّن"، عندها لن نتصرف كمتآمرين على مكوّن، لن نأتي بـ"لملموم"، لن نأتي بسعدون حمادي ومحمد الزيدي ونقول إنهم هم من يمثلون الشيعة كما كان يفعل صدام حسين. علينا المجيء بالممثلين الحقيقيين لهذا المكون، أطرافٌ قويةٌ منه، ليأخذ مكانه في هذا المشروع. فالانقسام الموجود في الساحات قد يكون مبشراً بالخير، قد يكون أمراً جيداً وجديداً. قد يحصل انفتاحٌ معينٌ الآن في الساحة العراقية للخروج من الخندقة. وقد يكون هذا أيضاً خروجاً من المحاصصة، عندئذٍ نستطيع بناء أغلبيةٍ سياسية، لأن الأغلبية الآن لا أحد يملكها. فكم تمتلك دولة القانون؟ 89 مقعداً... وهذه ليست أغلبيةً سياسية. وكم يمتلك التحالف الوطني؟ لايمتلك الأغلبية السياسية، ويحتاج إلى حلفاء آخرين. وهذا الحليف سيدخل المحاصصة داخل التحالف الوطني، فهل ستبقى قرارات قبل الموقع هي قرارات ما بعد الموقع؟

ينبغي أن تكون الأغلبية السياسية أغلبيةً مرتاحةً في برنامجها، ولكي تكون الأغلبية مرتاحةً في برنامجها علينا أن نتكلم عن الأقلية السياسية. لا تتمثّل الأقلية السياسية بأن يدخل فلانٌ السجن وفي اليوم التالي ينسحب منها الكل، بل ينبغي أن تؤدي الأقلية السياسية دور حكومة الظل أو ما شابه. ينبغي أن تملك نفس حصانة الحاكم لأنها قد تشكل الأغلبية السياسية غداً، فلا يكون الاختلاف سوى حول القرار. الأغلبية تملك القرار والطرف الآخر لا يملكه، لكنه يمارس الضغط لصناعته. وسيمتلك القرار عندما يتحول من أقليةٍ سياسيةٍ إلى أغلبيةٍ سياسية. إذا أردنا صنع أغلبيةٍ سياسية، علينا أن نحمي المعارضة، فبناء الأقلية السياسية وتحصينها هو بناء الأغلبية السياسية، إذ لا وجود لخوفٍ متبادل. الحرص الجاري لدخول الجميع إلى الحكومة سببه أنّ الموقع يشكّل الحماية. ولو أمّنّا الحماية خارج الموقع، سنمهّد الطريق للأغلبية السياسية. وبدون ذلك لا يمكن الاسترسال بالأماني وقول أننا سنتبع خطى أميركا وبريطانيا. المسألة متكاملةٌ فأنا لا أستطيع أن أعمل بنصف المعادلة وألغي النصف الآخر، أو المطلب الآخر أو الاستحقاق الآخر.

أمّا بالنسبة إلى عوامل الانتقال، فقد ذكرناها يا سيد حسن بسرعة، واللبيب من الإشارة يفهم. نحن نقول إنّ نوعاً من التغيير في المفاهيم نحو العسكرة حصل في البداية، لم نفكر أننا سنحتاج هذا العدد من الجيوش، فنشأت المحاصصة والتلاعب بالدستور. بإمكاني أن أطيل النقاش، كم مرة جلس الإخوة وطلبوا من المحكمة الاتحادية أن تغير نظرتها حول هذه المسالة لأن المناخ السياسي يقتضي ذلك، كذلك فعل الأمريكيون وكل المسؤولين. هذه هي إذاً نتائج الضغوطات وهي واقعيةٌ غير مصنوعةٍ ولا نستطيع تجاوزها في لحظةٍ والناس يموتون في ظلّ الإرهاب. لا يمكننا أن نقرّر التغلب على هذه النظرة فقط لأن الآثار التي ستظهر بعد خمس أو عشر سنوات ستكون سلبية، نعم ستكون الآثار سلبيةً وسيكون علينا معالجتها. لقد ذكرنا بعض العوامل لكن لايمكننا الوقوف عندها طويلاً.

◄ تفعيل المشتركات هو المدخل للحل

دكتور عبد الصمد، المحيط ملفٌّ يُفهم من خلال الداخل العراقي، نحن جزءٌ من المحيط والمحيط جزءٌ منّا. أما إذا أردنا تحويل العراق إلى دولةٍ تعيش خلافاتها مع دول الجوار سنفتح ملف العداوات. صحيحٌ أنه ثمة مشاكل كثيرةٌ مع كلّ دول الجوار، لكن ثمّة مشتركاتٌ أكبر. فإما أن نفعّل المشتركات لحلّ المشاكل أو أن نقرّر عدم القيام بشيءٍ قبل حلّ كلّ المشاكل، وبذلك نمضي 30 أو 40 سنةً لتزداد المشاكل. لم تُحلّ المشاكل مع الكويت، ومع ذلك نستمرّ بإثارة المسألة ونبقى في صراعٍ مع الكويت ومع تركيا ومع سوريا ومع السعودية، هذه قصةٌ لا تنتهي، أي أنّنا نتآمر على أنفسنا.

◄ إذا لم يستطِع العراق أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً

دكتورة سلام، عندما أتحدث عن العراق، أنا لا أتحدّث عنه فقط جغرافيّاً، العراق بلاد الرافدين وهو هويتي في وسط محيطٍ وفضاء، إذا لم

يستطِع أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً، أما إذا صار جزءاً من هذا الفضاء سيصبح عاصمة هذا الفضاء كما كان في التاريخ، وسيصبح مركز هذا الفضاء، سواءٌ جلس الاسكندر المقدوني في بابل أم جلس كسرى في المدائن أم أبو جعفر المنصور في بغداد أم في غيرها، سيصبح في قلب الفضاء. نحن نتآمر على أنفسنا عندما نخرج من الفضاء. لذلك تضيع هويتنا، فهويتنا تقوم على أن نعيش ضمن هذا الفضاء وعلى عودة الجسور بين دول المنطقة، وإلا ستبقى دول المنطقة تعيش هذه الحروب، والعراق هو من يدفع الثمن.

قد نكون الآن مقبلين على مرحلةٍ يُراد فيها للعراق أن يكون حلبة صراع، علينا أن نجعل من العراق جسراً يتواصل بين الأطراف المختلفة ومفيداً من ناحية تعدديته الداخلية بحيث تكوّن أطرافه المتعددة سفراء، المسيحي يذهب إلى العالم كسفير (ليس بالمعنى الوظيفي بل بالمعنى الوطني) ويقول هذا وطني وأنا ادافع عنه، والسني يذهب إلى أطرافه، والشيعي يذهب إلى أطرافه، والكردي يذهب الى أطرافه، وكلٌّ يكون له امتداداته الخاصة مع هذا الفضاء حتى نستطيع أن نجعل العراقي يعيش في هذا الوسط. أما إرجاع العراق إلى سايكس بيكو فسيبقيه محبوساً في هذا الواقع. أولاً لأن عقدنا التأسيسي يتلكأ فنبقى في حيرة بخصوص هويتنا، وثانياً سنبقى متآمرين على فضائنا. فالمشاكل مع فضائنا أقلّ بكثيرٍ من المشتركات، وتحريك المشتركات سيُنهي الكثير من المشاكل.

فلنفرض أني أريد أن أحرّك قانون النفط كما ذكر الدكتور، فالعامل الموضوعي (النفط) أستطيع أن أضمنه بالعامل الديمقراطي، وأستطيع أن أضمنه بالإرداة الذاتية ليعطي العامل الموضوع كامل نتاجاته، إما هذا أو أن أستهلكه عبثاً، كما أستهلك محرّك السيارة عندما أظل رافعاً الفرامل اليدوية وضاغطاً على المكبح والمحرّك يحترق بزخمه وقوته. إذاً هذه عوامل مترابطة، ولا يستطيع أحدنا فصلها حسب مزاجه لأنّه مغلقٌ برؤيةٍ أو فلسفةٍ معينةٍ لهذا الطرف أو ذاك.

علينا أن ننطلق من الواقع، وهذه ليست طبريات، علينا أن نشخّص الواقع كما هو بمسمياته، وبالمراحل التي فرض نفسه عليها، لست أنا من سميته. فعند بداية تشكّل الحكومة وفي أول خطاب للأخ المالكي، تكلّم عن برنامج المصالحة الوطنية، وقال إنّ المصالحة الوطنية كانت البرنامج الأساسي لمحاربة الإرهاب. فمن دون صحوات الأنبار لم يكن بالإمكان تحرير جزءٍ من بغداد. من دون أن ندخل إلى نوعٍ من المصالحة مع مشاريع التقارب بين الأطراف، لم يكن بالإمكان تجفيف بعضٍ من ترعة الإرهاب والعنف، إذاً فالمصالحة برنامج حكومةٍ وضعه الواقع، لم أضعه أنا ولم أختر أسماءه، أنا قرأت هذه الأسماء حتى أستطيع أن أستخرج منها الاستنتاجات الصحيحة.

◄ إذا لم يتحرك الآخرون سيبقى الكبار كباراً

صحيحٌ أنّ الجغرافيا قد تذبحنا لكنّ الأخ يقول إذا لم يتحرّك الآخرون، سيبقى الكبار كباراً حتى لو كانوا مترهلين. على الآخر أن يبرهن عن نفسه. اليوم تصعد حماس وتصبح قوى مناهضة لفتح، لأنها أخذت موقعها، لم يعطه لها أحدٌ على طبقٍ من ذهب، ولم تأخذه فقط في الانتخابات، بل الانتخابات أكدّت ما حققته على الأرض. حينما قرّر عرفات أخذ المشروع من الشقيري لم يكن جالساً في بيته، فالقوى التي تعتقد بنفسها ستظهر في الميدان، ولا يمكن لأيّ قوّةٍ أخرى منعها. كون الكبار لا يزالون كباراً سببه أنّ الواقع لم يفرز قوى تحتلّ مكانهم. أما كون هذه القوى الكبيرة مترهلةً فهو يشكّل عاملاً إضافياً للتشكيل، كما أنه عاملٌ إضافيٌ للقوى سواءً من داخل القوى الكبيرة أم قوى جديدةً تعيد بناء نفسها، هذا واقعٌ هي تفرضه ولا يعطيه لها أحد هديةً على طبقٍ من ذهب.

◄ المبادرة بيد القوى الكبرى

صحيحٌ ما ذكره الأخ شلتاغ وليس لدي خلافٌ معه، لكنّ الحكومة

حصلت على أكبر دعمٍ ممكن. لا وجود لحكومةٍ حصلت على دعمٍ أكثر من حكوماتنا الحاليّة. أما بالنسبة إلى المشاكسات فأنا أعتقد وأفترض أنّ القوى الكبيرة ينبغي أن تكون القوى المبادرة، وأنّ القوى الماسكة للسلطة، التي تملك مفاتيح أكثر في هذه السلطة، ينبغي أن تقترح وتبادر. فالحكومة الأخيرة شُكِّلَت على أساس إتفاقاتٍ موقّعةٍ اسمها إتفاقات أربيل، ولو لا موافقات أربيل لتعذّر تشكيل الحكومة والتصويت بالثقة، لكنّ كل هذا له إستحقاقات. فإما ألّا أصنعها أو أن أنفذها إذا صنعتها. لكن إن صنعتها وأنا أنوي نقضها، فهذا لا يحلّ الأمور بشكلٍ صحيح، الإنسان يتعهد بالاتفاقات، وهذا بإعتقادي خلل. وقد قلت في حضور الأخ عبد اللطيف رشيد إنّ التسع عشرة نقطةً هذه غير صحيحة، يجب أن يطرح كلّ طرفٍ برنامجاً حقيقياً. ويمكن أن توجِد القوى المتحالفة من هذا البرنامج الوطني قواسم مشتركةً تتفق عليها. أمّا أن يفرض طرفٌ شروطاً على طرفٍ آخر في أوقاتٍ صعبة، وأن يبطلها هذا الطرف الآخر عندما يصير في مركز قوةٍ هو ما يدخلنا إلى هذا الوضع.

أيضاً، أفترض أن معظم العوامل السياسية وهميةٌ وعرضيةٌ وقابلةٌ للحل. قلت إنّ الواقع يحمل إمكانياتٍ كبيرة، ونحن يمكننا النهوض بالعراق. يوجد عدم ثقة، ويوجد من يريدنا أن نستغل الموقف، وأن نستغل الأزمة لكي نضايق أو نحصل على مكاسب أكثر من الآخرين.

نحن عطّلنا تنفيذ الدستور

أيضاً الأخت وجدان، أنا لا أختلف كثيراً مع ما ذكرته. الدستور فرّق أكثر مما جمع. ذكرت أنّنا اليوم إذا جلسنا سوف نضع أسُس الدستور نفسها، سوف نعطي حرية الرأي وحرية الأحزاب وحرية الملكية وحرية السفر وإلى ما هنالك. وهي بصفتها وزيرةٌ تعرف أن ثمّة حقوقٌ كثيرةٌ في الدستور، وسوف نبيّن كلّ هذه المبادئ في البابَيْن الأول والثاني. وفي حال وجود أيّ خلافٍ سيكون في البابَيْن الثالث والرابع. أمّا موضوع الخلاف أو الإتفاق فهو مسألة

الفيدرالية أوالديمقراطية. ولا أعتقد أنّ الآراء تختلف سوى من ناحية تعريفات الكتلة الأكبر والنظام الرئاسي والنظام البرلماني والصلاحيات والتوازنات، وغير ذلك.

يتمثّل الخلاف في الدستور في التفسيرات والتطبيقات لا في المبادىء والنصوص، وقد ذكرتُ ذلك مسبقاً. هذا واضحٌ في المحاصصات ومحاولة حلّ بعض الأزمات بالالتفاف على الدستور وتجميد كثيرٍ من مواده. مجلس الاتحاد لم يتشكّل حتى الآن، والاتحاد منصبٌ رئيس، لكننا نحن من عطّل هذه المسائل، ليس الدستور من أوقفنا عنها.

ديمقراطية العقد الباطن

بالنسبة إلى تصدير الأزمات - الأخ عبد الواحد طعمة - أعتقد أننا نستطيع أن نشكّل نظاماً مجزءاً للقوى، وقد ذكرتُ فهمي لموقع العراق جغرافياً وتاريخياً في المنطقة. من المسؤول مرةً أخرى - الأستاذ القاضي عبد الحسين شندل - هناك قصور ذاتي، أوضاعٌ صعبة، موروثاتٌ صعبةٌ وبلدٌ محطّم، أمريكيون، احتلال، قوى إقليمية... الوضع الذي تشاهدونه في الدول العربية كلها، هذه الدول كانت مستقرةً في السابق، اضطربت أوضاعها وأصبحت تعيش في ظلّ هكذا أزمات، لدينا قصورٌ ذاتي.

أنا أتحمّل المسؤولية الأولى للائتلاف العراقي الموحّد، ليس لأنّ الآخرين أقلّ حظاً منه، لكنّ الائتلاف كان يشكّل القوة الأكبر، وهو صاحب القدرة الأكبر، عليه وضع المشاريع والنظم لتنظيم الحالات. لقد كنّا من المشاركين الأساسيين في هذه القضايا. نحن تكلمنا عن ديمقراطية، وديمقراطية أغلبيات، يوجد نوعٌ آخر من الديمقراطية هو ديمقراطية العقد الباطن. نحن نجري انتخاباتٍ ونحسمها في موقعنا، وفي دائرتنا، وفي ساحتنا، قبل أن نذهب إلى الساحة الوطنية، يوجد عقدٌ باطنٌ موجودٌ في

الساحات لدى الكردي والسني والشيعي. أنا أجد أنّ الائتلاف العراقي سابقاً والتحالف الوطني اليوم هو أكبر القوى التي تتحمل المسؤولية. وفي هذه الخلافات مسؤلياتٌ كبرى ونقاشاتٌ كثيرةٌ، وكان يُفترض أن نكون أكبر المدافعين عن تطبيق الدستور مع كلّ ثغراته.

السنّة الآن يتمسكون بالدستور، كان علينا أن نتمسك به ونطبقّه لأنّ مجموع ما فيه من نتائج سيعود بالخير علينا وعلى غيرنا أكثر من الوضع الراهن. لكن أصبح لدينا في داخلنا عقدٌ باطن. أصبحنا نقيّم "ديمقراطيةً" خاصةً بنا. وعندما ننتهي منها نقرّر نقلها إلى ساحة البرلمان، بل إلى الشارع. وهذا ما قامت به أيضاً الأطراف الأخرى. وازداد بذلك الشحن الطائفي والقومي. نحن ندفع ثمنه اليوم. هذا لايقلّ خطورةً عن المحاصصة والديمقراطية التوافقية، فاتفاقات العقد الباطن وضغوطاته وتدخلاته يجب أن تضاف إلى أنواع الديمقراطيات الموجودة لدينا.

تكلمنا عمّا ذكره الأستاذ فياض من تحوّل العراق إلى قوةٍ إقتصادية، أعتقد أنّ العراق يستطيع أن يشكّل قوةً إقتصادية.

نقض الدستور مغامرة

الانتخابات على الأبواب، والأستاذ قاسم يسأل عن المشروع البديل. لا أعتقد أنّ أحداً يملك مشروعاً بديلاً. أنا شخصياً ما زلت أعتقد أنّ الدستور يصلح لتأسيس برنامجٍ حقيقي. وقد تمّ إجراء استفتاءٍ عن هذا الأمر، لا أعتقد الآن أنّه من الأسهل أن نجري استفتاءً عن الدستور، أو أن نقيم مفاوضاتٍ حول دستورٍ جديد. إذا كانت الأطراف المختلفة موافقةً على هذا الدستور، فلنأخذ هذا القبول كرأس مالٍ نبدأ به، إذ إنّ نقضه مجازفةٌ كبيرة. وأنا أشكّ في أنّنا نستطيع أن نصوغ دستوراً آخر في ظلّ هذه الظروف والمناقشات. فنحن الآن نعجز عن عقد اجتماعٍ بسيط، وقبل سنواتٍ كنّا نعقد اجتماعاتٍ خطيرة،

كيف سنأتي إذاً بممثلي الأطراف ونجلسهم لصياغة دستورٍ جديدٍ ونلغي الاستفتاء؟

◄ فات الأوان لتغيير الأمور بسهولة

لو أردنا تغيير العملة اليوم، هل نستطيع بدلها كما فعلنا عام 2004؟ كان بمقدورنا إنجاز الكثير من الأمور التي لا نستطيع إنجازها الآن. لذا علينا استثمار ما تمكنّا من إنجازه وصار رأس مالٍ في أيدينا، علينا ألّا نخسره بسهولةٍ لأنّ فيه نواقص وثغرات. فلننطلق، فلنستثمره. ستوافق الأغلبية على هذا المنطق إذ إنّ مؤنته أقلّ وخسائره أقل.

◄ الكل يبحث عن حماية

لقد ذكرتُ - الأخ طه - أنّه بدون تنظيم المعارضة الدستورية يصعب الكلام عن الأغلبية. الكلّ سيبحث عن موقعٍ يحمي نفسه فيه، لذلك فالجهد المبذول لبناء المعارضة وحمايتها لا يقلّ عن الجهد المبذول لبناء الأغلبية الدستورية.

أيضاً - الأخ محمد مرعي - لست أنا من طالب بالدستور في الانتخابات الأولى ولا بالمصالحة في المرحلة الثانية. هذا الواقع الذي حصل. فتشكّلت حكومة الجعفري وأُعْطِيَت ثمانية أشهرٍ لإعداد الدستور. هذا كان مطلبنا بسبب الفتوى التي صدرت وبسبب موقف القوى السياسية.

وسماحة السيد بحر العلوم يذكر الموقف في 15 تشرين الثاني عام 2003، في منزل السيد جلال الطالباني حول مسألة المجمّعات الانتخابية. يذكر موقفه وموقفنا، إذ بقينا وحدنا نطالب بأن يُسْتَفْتى الشعب العراقي عن الدستور بدل المجمعات الانتخابية الخاصة بالنخب. ولم يغِب دور الشعب في مشروعنا، بل كان أساسياً وفي جوهر المشروع، ولكن إذا تكلمنا عن دور

الشعب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية سوف يطول بنا الوقت. لقد أجبت معظم الأسئلة، هذا ما أحببت تكرار الكلام عنه. أشكر سماحة السيد وأشكر السيد بحر العلوم والسادة والأخوات على كلّ الملاحظات، خاصّةً الملاحظات التي تنتقد وتكشف الأمور غير المذكورة في الكلام، لأن هذا هو البحث الحقيقي. فالبحث الحقيقي ليس محاضرةً سريعة، بل نقاشاتٌ تولد نضجاً عاماً ومناخاتٍ جيدة.